

في عنديكم
لجوع حيواني؟قطار النزهة إلى الزبداني
مجاناً طوال فترة العيد

| محمود الصالح

كشف المدير العام المؤسسة الخط الحديدي الحجازي حسنين علي في تصريح خاص لـ «الوطن» أنه وبعد انقطاع دام سبع سنوات وتخريب ممنهج لسكة القطار يعود اليوم قطار الزبداني إلى العمل بين دمشق والزبداني من خلال رحلة للنزهة خلال المرحلة الأولى يمكن أن تستمر بشكل دائم خلال الأيام العادية إذا كانت هناك أعداد تحقق الجدوى الاقتصادية. وأضاف علي: إنه اعتباراً من صباح اليوم الأربعاء وفي الساعة العاشرة صباحاً تتوجه الرحلة الأولى لقطار النزهة من ساحة الأمويين إلى مدينة الزبداني في خطوة رمزية لتأكيد عودة الأمن والأمان إلى هذه المنطقة السياحية التي عانت خلال السنوات الماضية من اختطافها من المجموعات الإرهابية. وأوضح علي أن كوابر المؤسسة استطاعت خلال فترة قياسية لم تتجاوز شهراً واحداً من إجراء الصيانة وإعادة تأهيل أكثر من ٣٦ كم من السكة الحديدية الواصلة إلى الزبداني منها ٦ كم مدمرة بشكل كامل، وذلك في ظروف صعبة نتيجة عدم توافر مستلزمات الصيانة من المواد والحالة الفنية للسكة والعربات التي وصل عمرها إلى أكثر من ١٠٠ عام.

وأكد علي أن مواعيد الرحلات خلال فترة العيد ستكون الساعة العاشرة صباحاً من ساحة الأمويين وبمعدل رحلة واحدة ويمكن أن تستمر هذه الرحلات بعد فترة العيد خلال أيام العطل الرسمية والأعياد وبمعدل رحلة واحدة، وفي حال كانت هناك جدوى اقتصادية يمكن أن يتم تسير رحلة يومية بشكل دائم ويتم تسير ٤ عربات تتسع لحوالي ١٢٠ راكباً. وعن أسعار التذاكر أوضح المدير العام أنه يمكن أن تكون مجانية خلال فترة العيد أما بعد العيد فإن سعر البطاقة مبدئياً ٥٠٠ ليرة وبالنسبة للأطفال والطلاب والعسكريين ٢٥٠ ليرة. وأكد علي أنه تمت تجربة الخط خلال الأيام الماضية وكان الإقبال كبيراً من المواطنين وهذا ما كان واضحاً خلال التوافر لقطار النزهة إلى الزبداني وهذا ما كان واضحاً خلال التوافر للمواطنين حول الطريق في جميع المناطق التي يعبرها القطار وكذلك في مدينة الزبداني.

نص على تشكيل لجان في المحافظات لجمع الوثائق لإعادة تكوينها وترميمها

«الوطن» تنفرد بنشر مشروع قانون ترميم الصكوك العقارية

| السويداء - عبير صيموعة

أثارت قضية الضبط التمويهي المنظم بحق محطة المحروقات التابعة لفرع محروقات السويداء الذي سلطت «الوطن» الضوء عليه الكثير من الجدل والأخذ والرد على الشبكات الرسمية ومواقع التواصل حول أحقية هذا الضبط وعدم أحقيته وفي إطار متابعة موضوع الضبط الذي تضمن نقض بالكيل وقطع الرصاصات وبعد الحصول على التقرير الفني والمراسلات المخيثة بين فرع محروقات السويداء والشركة المنفذة للمحطة ومديرية المشروعات في الشركة. وأثبت التقرير الفني الصادر عن فرع محروقات السويداء أن محطة المحروقات كانت قد توقفت عن العمل سابقاً قرابة ستة أيام قبل عشرة أيام تقريباً من تنظيم الضبط ومشيراً إلى انخفاض غزارة الضخ في مضخات المحطة والذي أدى في النهاية إلى تعطيل جميع المضخات البالغ عددها أربع مضخات وتوقفها عن العمل جراء ارتفاع درجات الحرارة.

وبين مدير فرع محروقات السويداء خالد طيغور أنه تمت مخاطبة الشركة المنفذة للمحطة وهي الشركة العامة للبناء ومديرية المشروعات بهذه الأخطار وتم التوجه من مديرية المشروعات إلى الشركة المنفذة لإصلاح العطل خلال أسبوع من تاريخه وذلك لأن المحطة ما زالت ضمن فترة الضمان والاستلام الأولى.

| محمد منار حميجو

حدد مشروع القانون الناظم لإعادة تكوين الوثيقة العقارية المفقودة أو التالفة عقوبة الحبس لمن تسبب بفقدان الوثيقة أو تلفها من ستة إلى ثلاث سنوات، فإرضاً غرامة مالية مقدارها ١٠٠٠ الف ليرة لمن ارتكب هذا الجرم. ونص مشروع القانون الذي أنهت لجنة الخدمات في مجلس الشعب دراسته وحصلت «الوطن» على نسخة منه أن إعادة تكوين الوثيقة العقارية إما أن تكون بصورة إدارية أو قضائية، موضحاً أن الأول من صلاحيات مديرية المصالح العقارية حينما توافر لديها الوثائق والمستندات اللازمة لذلك، في حين أن الترميم القضائي يتم عند تعذر الحصول على الوثائق وتكون من صلاحيات القضاء العقاري.

وأوضح المشروع أنه يتم تشكيل لجنة أو أكثر برئاسة مدير المصالح العقارية في المحافظة مهمتها تحديد الوثائق العقارية التي تساعد على إعادة تكوين الوثائق المتضررة وجمعها أيضاً وتصنيف هذه الوثائق التي تم التحري عنها. أم لدى الجهات الأخرى إذا اقتضى الأمر ذلك، مضيفاً: إن مهامها أيضاً تصنيف هذه الوثائق التي تم التحري عنها. وبين مشروع القانون أن تصنيفها يتم على فئتين الأولى الوثائق التي يمكن اعتمادها قانونياً لإعادة تكوين المتضررة إدارياً، في حين الثانية باقي الوثائق التي تساعد على إعادة تكوين الوثائق المتضررة على أن يتم إعداد قوائم بالوثائق التي تساعد على تكوين الصكوك المتضررة قضائياً.

وأكد مشروع القانون أن اللجنة المشكلة ترسل مشاريع القرارات وقوائم الوثائق التي تم إعدادها لتصديقها من مدير العام للمصالح العقارية، مشيراً إلى أنه يصدر قرارات تكوين الإداري للصكوك وتنشر بالجريدة الرسمية لتكون بمثابة تبليغ شخصي، إضافة إلى أنها تعلن في بهو المديرية أو الدائرة المختصة. وأشار المشروع إلى أن القرارات الصادرة قابلة للاستئناف



أمام محكمة محل بداية العقار خلال مدة خمسة عشر يوماً من اليوم الذي يلي تاريخ نشرها، مؤكداً أن مدير المصالح العقارية يودع في ديوان القاضي العقاري قوائم بالوثائق التي تساعد على إعادة تكوين الصكوك العقارية المتضررة. ولغت المشروع إلى أن وزير العدل يصدر قراراً بتكليف قاض عقاري أو أكثر لكل محافظة بناء على اقتراح المدير العام للمصالح العقارية لإعادة تكوين الوثائق المتضررة، موضحاً أنها تتم وفق خطوات عدة منها أن القاضي بعد استلامه الوثائق يعلن جدول الوثائق والملكات المطلوب تكوينها وفقاً للأصول الخاصة بفتحها والتحديد والتحري ومن ثم يصدر قراراً يبين فيه ماهية الوثيقة العقارية المتضررة ورقم ومنطقة العقار على أن يفسح المجال لأصحاب العلاقة لتقديم الوثائق المؤيدة للحقوق العينية المدونة في الوثيقة العقارية المتضررة خلال مدة ستة أشهر من تاريخ نشر القرار. وأضاف المشروع: إن القاضي العقاري يصدر قرارات تثبيت الوثائق العقارية الأولية غير المعترض عليها فور انتهاء مدة الاعتراض وتكون قطعية، مؤكداً أن الصحيفة

يفرض عقوبة ثلاث سنوات وغرامة ١٠٠ ألف لمن تسبب بإتلافها وفقدتها

ترميم الصكوك إدارياً أو تتم إعادة تكوينها قضائياً

مخوف: إتلاف وثائق عقارية وفقدانها في عدة مديريات أظهر الحاجة لإصدار نص تشريعي

٢٢ شعبة رياض أطفال

مجانية في مدارس درعا

| درعا - الوطن

أوضح مدير تربية درعا محمد خير أحمد العودة الله لـ «الوطن» أن التحضيرات جارية لافتتاح ٣٣ شعبة رياض أطفال ضمن مدارس الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي الموزعة في مختلف أرجاء المحافظة الأمانة بالتعاون مع منظمة اليونيسيف، ويتم حالياً تأهيل الغرف الصفية في المدارس المحددة لهذه الغاية بما يتناسب مع رياض الأطفال لجهة الأثاث والمستلزمات الأخرى، كما سيتم تدريب الكادر اللازم للعمل في تلك الرياض، علماً أن افتتاح شعب الرياض تلك سيتم في وقت قريب فوق جاهزيتها والتسجيل مجاني للأطفال ومحتاج للجمعية، ويهدف إلى التهيئة الجيدة والمناسبة للأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة وتشجيعهم على دخول المدرسة. تجدر الإشارة إلى أن هذا المشروع حيوي جداً ضمن الظروف الراهنة، لضعف مداخل الأسر وعدم مقدرة الكثير من الأهالي على تكاليف أعباء تسجيل أبنائهم في الرياض الخاصة، كما يعوض النقص الحاصل بعدد رياض الأطفال الذي تراجع خلال الأحداث بشكل كبير جداً لعدم الإقبال عليها في ظل عدم الاستقرار وتضرر بعضها ومغادرة أصحاب بعضها الآخر للفرق والوجود غيرها في مناطق ساحتها، حيث تبين إحصاءات مديرية التربية أن رياض الأطفال التابعة للاتحاد النسائي (سابقاً) ومديرية الشؤون الاجتماعية والعمل وبقية المعلمين تراجمت من ٤٢ في ١٨ روضة، بينما انخفضت رياض الأطفال الرسمية والخاصة من ١٢٨ إلى ٣٣ روضة، والإغلاقات متواصلة لرياض أخرى في المناطق الأمانة التي يمكن متابعتها في الظروف الراهنة وذلك بسبب عدم وجود المرخصين لها داخل القطر.

مشروع قانون لتعديل منح الشهادات البحرية بما يتوافق مع تعديلات الاتفاقية الدولية «قريباً»

وزير النقل لـ «الوطن»: استكمال إجراءات انضمام سورية إلى اللائحة البيضاء وتطبيق السفن بضابط وربابنة ومهندسين

| فادي بك الشريفي

درست لجنة الخدمات والبنى التحتية برئاسة مجلس الوزراء خلال اجتماع لها مشروع القانون المعد من وزارة النقل لتعديل القانون رقم ٥٧/ لعام ٢٠٠١ الخاص بمنح الشهادات البحرية بما يتوافق مع التعديلات التي طرأت على الاتفاقية الدولية. وفي بيان لرئاسة مجلس الوزراء (حصلت «الوطن» على نسخة) يأتي ذلك نظراً للتعديلات التي طرأت على الاتفاقية الدولية لمعايير التدريب والشهادات والوثبات الملاحية (STCW 1978) وبغية استمرار سورية في منح الشهادات البحرية. وكشف وزير النقل على حمود لـ «الوطن» عن أهمية الموضوع في المساهمة بتطبيق السفن بضابط وربابنة ومهندسين، كما أن منح الشهادات يحقق مستقبلاً مردوداً مادياً يعكس على المديرية العامة للموانئ وخزينة الدولة، مضيفاً إنه بموجب نص مشروع تعديل القانون، يمنح المدير العام للمديرية العامة للموانئ شهادات الربابنة والضباط والبحارة وفقاً لأحكام الاتفاقية، كما يجوز للضباط العسكريين البحريين ممن تركوا الخدمة على متن السفن الحربية الحصول على شهادات تخولهم العمل على متن السفينة التجارية وفق شروط وإجراءات تصدر عن وزير النقل، منوهاً بأن ذلك يأتي بهدف استكمال إجراءات انضمام سورية إلى اللائحة البيضاء (لائحة معتمدة من المنظمة الدولية البحرية) بما



يجوز للضباط العسكريين البحريين ممن تركوا الخدمة الحصول على شهادات للعمل على السفينة التجارية

في القيام بالتعديلات التي أبدتها المقدم الدولي. ووفق مشروع القانون تحدد البدلات التي تستوفيه المديرية لقاء منح الشهادات وتجديدها والتصديق عليها وبدل التقدم لامتحانات المتعلقة بها بقرار يصدر عن وزير النقل بالاتفاق مع وزير المالية، كما تحدد تعويضات القاضين على العملية الامتحانية والغرامات المالية المترتبة على مخالفة أحكام هذا القانون وتعليماته التنفيذية بقرار يصدر عن وزير النقل بالاتفاق مع وزير المالية.

ويصدر الوزير التعليمات التنفيذية اللازمة لتطبيق أحكام هذا القانون وخاصة بما يتعلق بمنح الشهادات وتطبيق جميع أحكام الاتفاقية، وشروط التطبيق الآمن للسفن السورية، وتحديد درجات المرشدين البحريين وشروط منح الشهادة الخاصة بكل درجة وشروط وإجراءات منح الشهادات للمعلمين على متن السفن التي لا تنطبق عليها أحكام الاتفاقية. وتطبيق عليها أحكام الاتفاقية. وكشف مدير المديرية العامة للموانئ العميد ميثم يوسف أن هذا الموضوع جاء بعد تبني وزير النقل

بشرى من وزارة السياحة

توقيع أول عقود ملتي

الاستثمار السياحي

بقيمة ٢,٥ مليار ليرة

| الوطن

أنجزت وزارة السياحة الإجراءات الخاصة بالتعاقد الاستثماري لمجمع النورس السياحي العائد لمملكته مجلس مدينة اللاذقية بكلفة نحو ٢,٥ مليار ليرة سورية. وبينت مديرية المشاريع السياحية في وزارة السياحة دارين محمد لـ «الوطن» أن إنجاز التعاقد الاستثماري لمجمع النورس يأتي بهدف رفد القطاع السياحي بمتشأة سياحية جديدة من الدرجة الممتازة مستوى أربع نجوم. وأوضحت محمد أن المجمع يتضمن فندق ٤ نجوم بواقع ٢٥٦ غرفة و٧٦ جناحاً إضافة إلى مطاعم وكافيتريات وشاليهات طابقيّة وفعاليات سياحية وترفيهية وتجارية وهو من المشروعات التي عرضتها وزارة السياحة للاستثمار السياحي خلال ملتقى سوق الاستثمار السياحي المفتوح. وتوقعت محمد توقيع العديد من العقود بالتزامن مع الإعلان عن مشروعات جديدة في جميع المحافظات وسط الإقبال على الاستثمار السياحي والإجراءات المتخذة من وزارة السياحة.

مشيرة إلى أنه تم مؤخراً افتتاح العديد من المنشآت الفندقية وأخرها فندق الغولدن بيش، لافتة إلى الإقبال الكبير خلال المواسم وبعد إقامة ملتقى الاستثمار السياحي.